

□ □ □ □ □ بهذا العنوان نشرت مجلة المغرب الغراء التي تصدر في الرباط (جزء جُمادى الثانية 1352 أكتوبر 1933) مقالة ضافية بقلم صاحب السعادة الأستاذ الفقيه سيدي محمد الحجوي وزير المعارف بالمغرب الأقصى، ذهب فيها إلى أن ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية هي أمر جائز مباح شرعا لا غدار عليه، وقد استدل على جواز ترجمة القرآن بأدلة فيها كثير من الغرابة والمشذوذ، من ذلك أن اليهود كانوا يقرءون التوراة للرسول صلى الله عليه وسلم باللغة العربية مع أنها (التوراة) مكتوبة باللغة العبرانية، ويعني الوزير أن سكوت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترجمة التوراة من العبرانية إلى العربية هو دليل على جواز ترجمة القرآن (!) وينسى الوزير أن التوراة ليس لها من الإعجاز والمنطق مثل ما هو للقرآن الكريم، وأن ما قد دخلها تحريف كثير، وتبديل لا حد له، بخلاف القرآن فهو لا يزال عربيا كما أنزل، على أن اليهود لم يكونوا يترجمون التوراة لأجل أن يتعبدوا بتلاوتها باللسان العربي، بل كانوا يترجمون منها بعض الأحكام في أوقات مخصوصة فقط، ومن أدلة الوزير على جواز الترجمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أرسل إلى ملوك العجم رسلا عربيا يحملون إليهم كتبه المشريفة مكتوبة باللسان العربي، قال الوزير: وهو صلى الله عليه وسلم يعلم أن هؤلاء الملوك لا يحسنون اللغة العربية، وأنهم لا بد أن يترجموا كتبه المشريفة إلى لغاتهم لكي يفهموها وليفهموا ما فيها من الآيات الكريمة مثل آية يا أهل الكتاب تعالوا إلينا، وهذا في نظر الوزير دليل على جواز ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية، وليت شعري لماذا لا يكون هذا دليلا على عدم جواز ترجمة القرآن؟ فإن الرسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أن هؤلاء الملوك أو العظماء يجهلون العربية ولما يعرفونها، ومع ذلك كاتبهم بنفس العربية التي لا يعرفونها، ولم يترجم لهم كتب المشريفة، ولما أمر بترجمتها، فماذا يقول سعادة الوزير في هذا؟

□ □ □ □ □ ولما تظن أيها القارئ الكريم أن الأستاذ الحجوي قد تناول هذه المسألة من ناحيتها العملية فعرض لحقائقها الرائجة فأبدي رأيي مثلا فيما هو واقع بتركيا الكمالية التي ترجمت القرآن الكريم إلى لغتها ترجمة خاطئة شوهاء مغلوطة، كلاً، ثم كلاً، إنه تجاهل ذلك كله ولم يقل فيه أنه حلال أو حرام، ثم هو تناول المسألة من ناحيتها البعيدة التي لا صلة بينها وبين الحياة، ولا علاقة لها بمن نحن فيه اليوم، بل هو يعترف بأن ترجمة القرآن قد تنشأ عنها أضرار جسيمة من حيث الدين والاجتماع، ولكنه إن ما ينظر إلى المسألة (فيما قال) نظرا «شرعيا» مجردا عن كل الاعتبارات، والحق أننا لا نكاد نفهم هذا الكلام، ولما نفهم أنه يوجد في الدنيا أمر يجبر إلى أضرار جسيمة من حيث الدين والاجتماع، ثم لا يكون حُكم الله فيه أنه حرام، والمنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا ضرر ولا ضرار». على أن هذه الأقوال الفقهية الكثيرة التي نقلها الأستاد الحجوي كدليل على جواز ترجمة القرآن هي أقوال قائلها أصحابها في مسألة القراءة في المصنوعة خاصة: هل يجب على المصلي أن يقرأ الفاتحة بلغة أخرى، إذا كان يجهل العربية ولما يعرفها أو لا يجب ونحو ذلك من الصور والفروع الفقهية التي بسطها الفقهاء في هذا الباب، ولم يتكلم الفقهاء في ترجمة القرآن ولما خطر لأحدهم (فيما نعتقد) أن أقوالهم ستؤخذ دليلا على جواز ترجمة القرآن، إن الفرق عظيم جدا بين مسألة «ما يقرأه المصلي في صلاته» وبين مسألة «ترجمة القرآن».

□ □ □ □ □ ومنذ بضع سنوات كان العلامة السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء نشر كتابا نفيسا عنوانه «ترجمة القرآن» بسط فيه هذه المسألة بسطا وافيا واستوفى الكلام عليها من جميع النواحي، فليرجع إليه من أراد أن يستوعب هذا الموضوع، إننا نرى بعض «الشعوبيين» يعدون عدتهم في هذه البلاد لكي يقوموا بدعاية إلى ترجمة القرآن إلى اللغة البربرية وهي لغة موات، ولكنهم قد يفعلون ذلك فتنة للمسلمين وتفريقا بين المؤمنين، واقتداء بالكماليين، وإننا لنرجو أن لا يكون مقال الوزير هذا تمهيدا لهذا الأمر الذي لا يوجد في بلاد المغرب كلها من يحبه أو يرضاه.

المُستشرق «فنسك» :

□ □ □ □ □ في المصحف العربي التي تصدر في مصر وفي غير مصر ضجة قائمة على المُستشرق (فنسك) الذي سُمي عُضوا في مجمع اللغة العربية الملكي بمصر، وتقول هذه المصحف أن هذا المُستشرق كان نشر طعنا قبيحا وكذبا مُفترى على الإسلام وعلى القرآن وعلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ولذلك فهي تستنكر على حكومة مصر التي يجلس على عرشها ملك مسلم والتي دينها

الرّسمي إنّ ما هو الإسلام ، أن تُعيّن عدوًا للإسلام مثل (فنسك) عُضوا في مجمعها اللّغوي .

□ □ □ □ □ ونحن كعرب مُسلمين ، نظمّ صوتنا إلى أصوات المسلمين الذين احتجّوا واستنكروا من وزارة مصر أن تُصرّ على تعيين فنسك هذا في مجمعها اللّغوي رغم سخط المسلمين ورغم ما أبدته الصّحافة العربيّة من احتجاج واستنكار .

□ □ □ □ □ إنّ أعداء العرب والإسلام من أمثال فنسك يزعمون أن المشرّقين بما فيهم الشّعْب المصري << لنا كرامة لهم >> ولما يُصلحهم إلّا الحكومات المُسلّطة القاهرة التي تُمعن في إهانتهم وإذلالهم ، وتذيقهم الويال والمهوان وتسوّمهم سوء العذاب وبكلمة واحدة يزعمون أن المشرّقين << لنا لا يقبلون إلّا الميد التي تصفّعهم ! >> ، والحكومة المصريّة إذا أصرت على إقرار فنسك في عضوية المجمع اللّغوي فإنّ ها بذلك تُقدّم برهانًا عمليًا على صحّة هذا الذي □ يزعمون .

□ □ □ □ □ لا يُوجد بين أعضاء المجمع اللّغوي الفرنسي إلّا الأعضاء الفرنسيين ، ولما في مجمع اللّغة الإنكليزيّة غير الإنكليز ، ولما في مجمع لغة أخرى إلّا أعضاءهم من أبنائها ، وهذا المجمع الذي تُنشئه الحكومة المصريّة هو مجمع للغة العربيّة فلماذا يكون فيه أعضاء غير عرب ؟

□ □ □ □ □ لقد طبع المُستشرقون كتبًا عربيّة كثيرة وعلّقوا عليها ووضعوا لها المهارس ونشروا عنها كثيرًا من المعلومات كلّ ذلك بترتيب وتدقيق ، ومع ذلك فما أنت بواجد ولما واحدًا من هؤلاء المُستشرقين ينفذ إلى أسرار هذه اللّغة العربيّة العجيبة أو يتذوق ما فيها من روعة وجمال ، وأهون عربي يشغل باللّغة أو الأدب هو أنفع وأجدى على هذه اللّغة من أكبر هؤلاء المُستشرقين ، وفي مصر وفي غير مصر من بلاد العرب رجال قد خدموا اللّغة العربيّة والأدب العربيّ أجل الخدمات وأعظمها فماذا يمنع الحكومة المصريّة من أن تُعيّن منهم أعضاء لهذا المجمع اللّغوي ؟ وماذا يمنعها أن تستفيد من جهودهم وخدماتهم وأدواتهم السّليمة ؟

□ □ □ □ □ وبعدُ فهل الحكومة المصريّة التي جرت فنسك بأحسن الجزاء على ما طعن في العرب والإسلام تعتبر أنّ الطّعن في القرآن وفي الرّسول صليّ الله عليه وسلّم هو من خدمة اللّغة العربيّة ، وأنّ سب العرب والإسلام والكذب عليهما من الصّالحات التي يستحقُّ مُرتكبها حُسن المثوبة وخير الجزاء ؟ ؟ ؟ (المصراط السوي العدد الرابع عشر)